دور المرأة السياسي في المجتمع اللبناني ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩

م.د عبدالقادر احمد عبد عبطان

مديرية تربية الأنبار

البريد الإلكتروني Email : albtanbdalqadr@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المرأة اللبنانية، الكوتا، المشاركة السياسية، الأحزاب ، الانتخابات.

كيفية اقتباس البحث

عبطان ، عبدالقادر احمد عبد، دور المرأة السياسي في المجتمع اللبناني ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Political Role of Women in Lebanese Society 2005–2009

Dr. Abdul Qader Ahmed Abdul Abtan
Anbar Education Directorate

Keywords : Lebanese women, quota, political participation, parties, elections.

How To Cite This Article
Abtan, Abdul Qader Ahmed Abdul, The Political Role of Women in Lebanese Society 2005–2009, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The issue of women in Lebanon is one of the most preoccupied topics in human thought. Therefore, the importance of women's role in political life has taken on a special character due to the specificity of the women's issue, which is the issue of eliminating all existing forms of discrimination to achieve equality and equal opportunity for women and men.

Lebanese women have faced numerous challenges, including discriminatory laws and the dominance of the sectarian and patriarchal system in the political scene. The number of women in the Lebanese parliament has not exceeded 5%, which is one of the lowest rates in the region. Furthermore, Lebanese political parties have not shown much interest in enhancing women's representation on electoral lists.

The women's quota is a form of positive intervention to assist women and one of the most prominent demands supporting the enhancement of women's representation, but it has not been effectively adopted in the electoral system.

Women in Lebanon are absent from effective participation in political life due to traditional societal perceptions. Changing this perception is a prerequisite for opening the way for women to participate in decision-making.

الملخص

يعتبر موضوع المرأة في لبنان من اكثر المواضيع التي شغلت التفكير الإنساني لذلك اخذ أهمية دور المرأة في الحياة السياسية طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية الغاء جميع اشكال التمييز القائمة ضدها لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل.

واجهت المرأة اللبنانية تحديات عدة منها القوانين التمييزية وهيمنة النظام الطائفي والذكوري على المشهد السياسي فلم يتجاوز عدد النساء في البرلمان اللبناني اكثر من ٥% وهو من ادنى المعدلات في المنطقة كما ان الأحزاب اللبنانية لم تكن على اهتمام كبير لتعزيز تمثيل النساء في اللوائح الانتخابية.

وتعد الكوتا النسائية شكلاً من اشكال التدخل الإيجابي لمساعدة المرأة واحد ابرز المطالب الداعمة لتعزيز التمثيل النسائي لكنها لم تقر بشكل فعلي في النظام الانتخابي.

ان المرأة في لبنان غائبة عن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بسبب نظرة المجتمع التقليدية وان تغيير هذه النظرة يعد شرطاً اساسياً لفتح المجال امام النساء للمشاركة في اتخاذ القرار.

المقدمة

تعكس مشاركة المرأة في الحياة السياسية طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة اذ تنمو المجتمعات بمقياس مقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة وتعزيز دور النساء في المساهمة بالعملية التنموية وشهد لبنان خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة ويظهر ذلك في الحياة السياسية كونها تأخذ طابعا ضامنآ نظرا لخصوصية قضية المرأة وإلغاء جميع اشكال التمييز ضدها من اجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل.

ان حضورها في الحياة السياسية لا يزال دون المستوى المطلوب مقارنةً بإمكاناتها وما حققته من عطاء وخدمات وما امتلكته من كفاءات وامكانيات واذا كانت المرأة تتحمل جزءً من المسؤولية في ضعف مشاركتها نتيجة لعدم مبالاتها بالشأن السياسي فإن هناك عوامل أخرى تتحملها الدولة واهمها غياب التشريعات الداعمة للمرأة وضعف الإرادة السياسية وعدم عدالة النظام الانتخابي وقلة المبادرات الحكومية لتمكين المرأة وتحفيزها على المشاركة السياسية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية والتركيز على العوامل التي تعيق أو تعزز حضورها في مواقع القرار، وضعف المشاركة بينت الأرقام الخجولة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وهذا ما يفرض إيجاد حلول وصياغات جديدة للنظام اللبناني بما ينسجم مع الواقع الذي تعيشه.

ويشكل البحث اداة لفهم التحديات والصعوبات والدور الذي تلعبه المرأة في المجال السياسي.

أهداف البحث

١–الوقوف على نظرة المجتمع اللبناني لدور المرأة السياسي

٢–دراسة مواقف الأحزاب اللبنانية من مشاركة المرأة في العمل السياسي ما بين الرفض والقبول.

٣–مناقشة أهمية الكوتا النسائية لتعزيز تمثيل المرأة وتحليل النقاشات الدائرة حولها.

٤–الكشف عن التحديات والمعوقات التي تواجه النساء وتمنعها من الوصول الى البرلمان.

المشاركة السياسية للمرأة

تعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من اهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة يمكننا ان نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات فالمشاركة في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والمعرفية والثقافية والسياسية تتضافر في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي وتحدد نمط العلاقات السياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة[١] وهي انخراط الافراد او الجماعات في الأنشطة والعمليات السياسية التي تؤثر في صنع القرار داخل الدولة او المجتمع ويعتبر سلوك مباشر او غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية بهدف التأثير في عملية صنع القرار ومن آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه وبالتالي فهي تعبر عن المواطنة التي يجب ان تقوم على الحقوق المتساوية للنساء والرجال وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق[٢].

ان مشاركة النساء في الحياة السياسية من اهم عناصر العملية الديمقراطية في البلد وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة وان ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة السياسية وان درجة نمو المجتمعات تقاس بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع والعامة والخاصة وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه[٣].

ان المشاركة تظهر تدريجياً في لبنان اهتمام رسمي بضرورة تطوير دور المرأة في المجتمع خاصة من ناحية اشتراكها بشكل أوسع في السياسة ومن الضروري ان يترجم هذا الاهتمام الى سياسيات عملية تهدف الى تحقيق نتائج ملموسة بأسرع وقت[٤] فوصولها الى مؤسسات صنع القرار لا سيما البرلمان له أهمية كبرى فهو يحقق شرطاً ضرورياً لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة لحريتها ولمصالحها العامة وان من يمثل البرلمان الفئات الاجتماعية المختلفة ومنها النساء لانها عنصراً مشاركاً في التعبير عن قضاياها وطرح مشكلتها وتطوير القوانين والتشريعات التي تعالج أوضاعها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي[٥].

ان للموروث الاجتماعي والثقافي اثره السلبي على الثقافة السياسية حيال مشاركة المرأة اللبنانية في الشؤون العامة اذ امتدت تأثيرات طبيعية الثقافة السياسية على المشاركة السياسية للمرأة عن طريق استبعاد النساء عن أي نشاط يمكن ان يحمل مدلولاً او تأثيراً فاعلاً في صنع القرارات التي من الممكن ان تركز على المسائل المتعلقة بالمرأة وان مجتمعنا ما زال خاضعاً لنظام معقد تتسم علاقاته بالتسلطية والمحسوبية في كافة مؤسساته كما ينسحب ذلك على اية مؤسسة او منظمة او جمعية تعنى بقضايا المرأة كونها ليست شكل من اشكال النظام القائم[٦].

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة آلية من آليات الديمقراطية وصمام امان للحياة السياسية والاجتماعية وهدفاً للمعنيين ومقياساً لدرجة تقدم المجتمع وتطوره[٧].

وتتجلى المشاركة السياسية للمرأة في ممارسات مختلفة أهمها[٨]:

١-حضور الندوات والاجتماعات السياسية.

٢-الانتساب الى الأحزاب والجمعيات والهيئات.

٣-المشاركة في المظاهرات والاضرابات والمهرجانات السياسية.

٤-الترشح والانتخاب في الانتخابات النيابية.

تعد المرأة جزءاً لا ينفصل بأي حال من الأحوال من كيان المجتمع الكلي كما انها مكون رئيسي للمجتمع بل تتعدى ذلك لتكون الأهم بين كل المكونات فيعد دور المرأة في المجتمع كبيراً جداً كما انه دور حساس وان تحييد دورها واستغلال قدراتها يقود لضياع المجتمعات وتشتتها وهدم الاسر وتقويض بنائها[٩] فالمشاركة تتطلب حضوراً كثيفاً للمرأة في أماكن العمل على المستويات كافة وتتطلب كذلك انعكاسا تمثيلياً لهذا الحضور في مراكز القرار الذي خضع الى تقسيمات متكونة من ثلاث مستويات:

الأول/ القرار السياسي الذي اعتبر وجود النساء في السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي السلطات المحلية مؤشراً على إمكانية مساهمة المرأة في القرار.

الثاني/ القرار الإداري وتم البحث عن وجود المرأة في الفئات التي تشارك في صنع القرار والتي تتمثل بدائرة القرار البدئي والوسيط ودائرة صياغة القرار.

الثالث/ القرار الاقتصادي وهو مشاركة المرأة فيه من فرضية محدودة في الملكيات الاقتصادية ومجالس النقابات والمهن الحرة[١٠] وأوضح النائب ايلي كروز في جلسة مجلس النواب المخصصة لمناقشة سياسة الحكومة عام ٢٠٠٨ وفي موضوع انصاف المرأة اللبنانية فقد شدد على تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية والعامة وفي عمليات التنمية المستدامة واعادت مكانتها في المجتمع[١١].

تؤثر البيئة السياسية والاجتماعية في موقع المرأة في المجتمع ودرجة مشاركتها الفاعلة في عملية صنع القرار على المستوى الوطني كذلك تؤثر على تطور أوضاع المرأة عموماً وعلى الرغم من التحسن اللافت الذي شهدته أحوال المرأة اللبنانية واوضاعها على الصعيد الاجتماعي الا ان مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية ما زالت دون المستوى المنشود وقد اشارت الاحصائيات الى نسبة مشاركة المرأة في صنع القرار في الدول الإسلامية والعربية لا تتجاوز نسبة ٥.٦% عام ٢٠٠٥ بينما ٣٩,٧% في الدول الاسكندنافية اما الدول الأوروبية وصلت الى ٣١% وعلى الرغم من خصوصية لبنان الذي عرف الديمقراطية قبل معظم البلدان العربية وأول دولة عربية تمنح المرأة حق التصويت الا ان حظوظها في لعب أدوار سياسية مهمة كانت وما زالت قليلة وفي كل انتخابات برلمانية تكون نسبة المرشحات ضئيلة جداً[١٢].

أدى ضعف الثقة بالدور السياسي للمرأة اللبنانية الى ضعف تمثيل النساء في المؤسسات السياسية الرسمية سواء كانت برلمانات ام وزارات ام أحزاباً سياسية فيجب الايمان بقدراتهن والتخلي نهائياً عن اطار الفكرة السائدة على نطاق واسع بأن الرجال هم القادة ولن تصبح النساء مساويات للرجال ولديهن القدرات ذاتها الا اذا استطعن القتال من اجل حقوقهن[١٣].

اكد رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري خلال الجلسة المنعقدة لانتخاب رئيس المجلس في عام ٢٠٠٩ (ان المجلس النيابي الجديد يجب ان يكون معنياً بإقرار التشريعات اللازمة لمشاركة المرأة الكاملة في حياة الدولة والمجتمع وحمايتها من العنف وتعديل القوانين)[١٤] وعلى الرغم من المشاركة في معظم القطاعات لا تزال المرأة مهمشة في مراكز صنع القرار ومشاركتها في الحياة السياسية وحدد التقرير في منهاج بيجن هدفين يجب العمل على تحقيقهما[١٥]:

١- زيادة مشاركة النساء في مراكز صنع القرار والحياة السياسية في لبنان بنسبة لا تقل عن ٣٠% عام ٢٠٠٥.

٢- زيادة مشاركة النساء في العمل ذي المردود المالي وزيادة مشاركتهم في ملكية الموارد وفي اداراتها بهدف زيادة تأثير حجم المرأة في صنع القرار.

وقد عملت المنظمات غير الحكومية جميعها مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على صياغة الاستراتيجية الوطنية وتستمد ذلك من عنصرين أساسيين الأول هو انها ثمرة لنقاش واسع بين منظمات المجتمع المدني والثاني هو المساواة التامة بنداً رئيسياً في خطابها وعندما نقول المساواة فنحن نشير الى قوانين الأحوال الشخصية او قانون الجنسية او بعض مواد قانون العقوبات[١٦].

واهداف هذه الاستراتيجية ما يلي[١٧]:

١-تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة وذلك في التشريعات المدنية كافة التي تنظم العلاقات الاجتماعية على مختلف المستويات وفي كل الميادين.

٢-ضمان حصول المرأة على السبل المألوفة والمستدامة في العيش الكريم.

٣-زيادة حجم مشاركة المرأة في السلطة وصنع القرار.

٤-تعميم مشروعية المساواة بين الرجل والمرأة في الثقافة الاجتماعية وفي أنماط السلوك وفي مختلف الميادين.

لا تعارض الدولة اللبنانية مشاركة النساء في الحياة السياسية ويسمح لهن بالترشيح للانتخابات والانضمام لأحزاب سياسية لكن هنالك قصور في مشاركة المرأة في النقابات والأحزاب والمجالس الوطنية لذلك يجب العمل على[١٨]:

١- تعديل قانون الانتخاب ورفع المستوى الثقافي والسياسي للمرأة.

٢- توعية النساء على أهمية دورهن في مراكز صنع القرار للمطالبة بحقوقهن.

٣- الغاء الطائفية وتغيير الذهنية السياسية التقليدية.

واقع المرأة في البرلمان اللبناني ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ ونظام كوتا

نص الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ في مقدمته على "المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز او تفضيل" وهو ما اكدت عليه التعديلات الدستورية التي أجريت بعد استقلال لبنان عن فرنسا عام ١٩٤٣ وشددت المادة السابعة من الدستور بعد اتفاق الطائف ١٩٩٠ على ان "اللبنانيين سواء لدى القانون ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ويتحلمون الفرائض والواجبات العامة"[١٩].

يهدف الدستور الى ضمان المساواة امام القانون بغض النظر عن الدين والجنس لكن المواطنين اللبنانيين يواجهون مصائر قضائية مختلفة تبعاً لطوائفهم او جنسهم وبالنسبة الى المرأة مبدأ المساواة منتهك بشكل مستمر فلا يزال التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية فهذا المشهد القانوني يدعم محدودية مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البلاد[٢٠].

ان تاريخ الحركة النسائية في لبنان غني ومعقد ويرتبط بتطور الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد واستطاعن الحصول على إقرار كمرشحة ومنتخبة عام ١٩٥٢وكانت اول امرآه لبنانية ترشحت لمقعد نيابي الناشطة في حقوق المرأة اميلي فارس في دورة ١٩٥٣ عن دائرة زحله وفي انتخابات ١٩٩٦ فازت ثلاث سيدات هن نهاد سعيد عن جبيل ونائلة معوض عن زغرتا وبهية الحريري عن صيدا وفي انتخابات ٢٠٠٠ حافظت المرأة على عدد السيدات الأعضاء في المجلس النيابي البالغ ثلاث وهي النائب نايلة معوض عن دائرة زغرتا وبهية الحريري وغنوة جلول عن بيروت[٢١].

وفي حديثنا عن الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥ فقد جرت في ظل انقسام سياسي حاد عكس الظروف المحلية والإقليمية الدقيقة لتلك المرحلة مما جعلها تشكل حالة استثنائية في عدد النساء اللواتي دخلن الى المجلس النيابي[٢٢].

ان قانون الانتخاب هو نظام قانوني يجمع بين القانون الدستوري والعلوم السياسية فهو يبحث في سياسة القانون وقانون السياسة ومن هنا نرى أهمية اطلاع المرأة على القوانين التي تؤمن حقوقها وبالتالي سوف تعي أهمية هذه القوانين في تعزيز مشاركتها السياسية حيث ان قانون الانتخاب الحالي يضع جملة من العقبات امام النساء المشاركات في الشأن العام[٢٣] وأكدت الحكومة اللبنانية برئاسة السنيوره من خلال قانون الانتخاب على إقرار كوتا مرحلية مؤقتة بهدف تعزيز تمثيل المرأة[٢٤] وبناءً على بعض المقترحات تم انشاء مجلس مستقل للاشراف على الانتخابات لا يجوز لاي طرف من الأطراف المشتركة في الانتخابات الاشراف عليها وانشاء مفوضية وطنية دائمة للانتخابات مهامها تشجيع عضوية المرأة في مجلس النواب بمختلف الوسائل بما فيها تحديد الكوتا. وبدأت المنظمات النسائية تصر على اقتراح نظام الكوتا (الحصص النسبية) في الانتخابات البرلمانية الذي يضمن اطار هذه المشاركة بالرغم من القيود التي يتضمنها من حيث تحقيق المشاركة الفعالة والاهم ضمان حصة المرأة في عملية صنع القرار ومع ذلك فإن مشاركة المرأة في البرلمان لا تضمن تلقائيا تحرير اجندات النساء في الهيئة التشريعية مثلاً النائب جيلبرت زوين وهي عضو في اللجنة المشتركة لمناقشة مشروع قانون حماية النساء من العنف الاسري رفضت دعم مطالب المنظمات النسائية[٢٥].

أوصت اللجنة الدولية المكلفة بشؤون المرأة في لبنان باعتماد نظام الكوتا والذي يعتبر من بين التدابير الخاصة والاستثنائية في المجال السياسي لضمان فعالية مشاركة المرأة حيث ان ٨٤ دولة في العالم اعتمدت الكوتا واوصت الهيئة الوطنية المكلفة باعداد مشروع قانون الانتخاب باعتماد الكوتا النسائية بنسبة ٣٠% من الترشيحات في الدوائر الخاضعة للنظام النسبي وانسجاماً مع أجواء التوافق الذي رافق اجتماع الدوحة واحتراماً للاتفاق الذي جرى بين القوى السياسية اللبنانية المجتمعة في الدوحة فقد اكد النائب روبير غانم ان الهيئات النسائية لا ترغب في إعادة النظر بهذا الاتفاق لكنها تطلب استحداث أربعة عشراً مقعداً نيابياً مخصصين للنساء ويتم توزيعهم بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين كما جاء في الدستور واعتبر النائب هذه الخطوة تشكل نقلة نوعية في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية[٢٦] وطالبت الهيئات النسائية ان تكون نسبة الكوتا ٣٠% في كافة المجالات في المجلس النيابي والحكومة والأحزاب[٢٧]

اما النائب ميشال عون فقد بين بموضوع التمثيل النسائي انه عددياً المرأة تمثل نصف المجتمع اللبناني واذا اردنا ان نعتبرها مساوية للرجل في كل شيء يجب ان نبدأ بإزالة الفوارق القانونية التي تميز الرجل عن المرأة بالحقوق والواجبات فأما ان نختار الطريق من دون كوتا او تعدل كل القوانين التي تساوي بين المرأة والرجل فيما طالب النائب أسامة سعد ان تكون كوتا نسائية لا تقل عن ٢٥% التي من شأنها ان تساعد المرأة على الدخول الى المجلس النيابي اسوة بالدول الأخرى[٢٨] فميزة الكوتا ان النساء فيها لا تتنافس مع الرجال في ظروف غير عادلة وغير متوازنة لان الرجال يملكون نفوذ مالي وعشائري وسياسي ليس لدى المرأة شيء منها فتكون المنافسة غير عادلة وانما تتنافس النساء على مقاعد مضمونة مما يحفزها هي وفئات الشعب الأخرى على اختيار الأفضل ضمن شروط تنافس متكافئة نسبياً[٢٩].

اما النائب نقولا فتوش فقد بين في جلسة مجلس النواب وامام رئيس الوزراء فؤاد السنيورة ان المادة السابعة من الدستور واضحة فهي تتكلم عن المساواة بين كل اللبنانيين فنحن نشرع ولا نطلق القوانين إرضاء للناس الكوتا تكون عندما تكون المرأة محرومة من ممارسة عمل فالمرأة حين تقول اريد كوتا نسائية وكأنها تسلم بانها لم تنل حقوقها وانها لا تزال عليها وصاية بينما هي أصبحت مساوية للرجل، بينما اكد النائب إسماعيل سكرية الذي اعتبر من مشجعي دور المرأة التي تستطيع ان تتربع على مساحة الوطن كله فلماذا نحصر الموضوع بالكوتا فالمرأة المناضلة تستطيع ان تنتزع الدور الذي تريده[٣٠].

أوضح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ان هناك تمني وارجو ان ينفذ بأن تسعى اغلب الكتل الى اشراك المرأة في اللوائح الانتخابية وبالتالي اعتقد ان هذا هو الطريق الصحيح لانه لا يوجد ما يمنع المرأة من الترشيح ولكن هناك جهد لا بد ان يبذل من قبل جميع الكتل النيابية من اجل اشراك المرأة[٣١].

يمكن القول ان نظام الكوتا هو حل لتهميش المرأة وعدم اقراره نتيجتة تهميش المرأة في العمل السياسي وضعف مشاركتها وتمثيلها في المجلس النيابي والوزراء فعلى الرغم من ان الدستور لا يمنع النساء من الترشيح او الانتخاب لكن الواقع السياسي الطائفي والذكوري يحد من مشاركتهن. شهدت الانتخابات النيابية اللبنانية عام ٢٠٠٥ عشر مرشحات في جميع الدوائر تم فوز ست نائبات للبرلمان وهن بهية الحريري ونايلة معوض وستريدا جعجع وصولانج الجميل وغنوة جلول وجليبرت زوين وهذا اعلى عدد من النساء في البرلمان اللبناني منذ تأسيس لبنان وحصوله على الاستقلال[٣٢].

شكلت المرأة ٥٩% من حجم الناخبين في انتخابات عام ٢٠٠٩ وعلى الرغم من هذا الحجم الكبير للقوى النسائية في القوائم الانتخابية إلا أن حجم وجودها في البرلمان لا يتجاوز ١% فقد شهدت انتخابات عام ٢٠٠٩ تراجعاً ملحوظاً لدور المرأة ترشيحاً وفوزاً[٣٣] يقابله مشاركة نسائية لافتة على الاقتراع شهدته معظم المناطق اللبنانية وتبين من هذه الانتخابات اهم المؤشرات التالية[٣٤]:

١- تراجع نسبة عدد النواب الاناث الى ٣٥% عن برلمان ٢٠٠٥ وانحسر عدد السيدات البرلمانيات الى أربعة وهن نايلة توينى وبهية الحريري وستريدا جعجع وجليبرت زوين وارتبط وصول النائبات الأربعة بمعايير الوراثة السياسية ودماء الشهداء فنايلة توينى هي ابنة الشهيد جبران توينى وبهية الحريري هي شقيقة الشهيد رفيق الحريري وستريدا جعجع هي زوجة قائد القوات اللبنانية سمير جعجع اما جليبرت زوين فهي سليلة عائلة سياسية اقطاعية في كسروان.

٢- تراجع نسبة مشاركة النساء في الترشيح للانتخابات النيابية من ٣٤ امرأة في انتخابات عام ٢٠٠٠ الى ١٤ امرأة في انتخابات عام ٢٠٠٥ أي ما نسبته ٣٥% من مجموع عدد المرشحين وصولاً الى ١٢ امرأة في الدورة الانتخابية لعام ٢٠٠٩ أي ما نسبته اقل من ٢%[٣٥].

٣- اقبال على الاقتراع بشكل كبير فاق نسبة الرجال وان مقارنة نسب التصويت في الدوائر التي شهدت معارك انتخابية تؤشر الى ان المرأة اللبنانية لا تقل مشاركة عن الرجل في التصويت ففي زحلة ٦٠% من الاناث مقابل ٥٦% من الرجال بينما كانت النسب في دائرة البقاع الغربي وراشيا ٥٨% من الاناث و٤٩% من الرجال وتعادل الطرفان في المتن الشمالي اما في دائرة

بيروت الأولى كانت النساء ٤٠% والرجال ٤١% على ضوء هذه الأرقام تبين مدى اللامساواة والتمييز ضد المرأة على صعيد الممارسة السياسية الذي يتناقض مع التزامات لبنان الدولية حيث ان مشاركة النساء على مستوى القرار السياسي لا تزال ضعيفة فلم يكن تمثيل النساء تمثيلاً صحيحاً على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية او على مستوى الأحزاب حيث نلاحظ شبه غياب للنساء عن مواقع التخطيط ومراكز صنع القرار[٣٦].

ومن الأسباب التي تعيق المشاركة السياسية للنساء في المجلس النيابي ضعف التمثيل النسائي في الحياة البرلمانية بسبب قانون الانتخابات اللبناني المبني على الأكثرية وصعوبة نظام الدوائر المتعددة المقاعد لانه يتطلب تحالفات متساوية في المكانة والقوة لتأمين الأكثرية النسبية للفوز كما نجد ان الأحزاب وبغض النظر عن توجهاتها السياسية والأيديولوجية تستبعد ترشيح النساء للمقاعد النيابية الا اذا كان هذا الترشيح مرتبط بالوراثة كما هو الحال مع النساء اللواتي تمكن من الوصول عبر أحزاب (تيار المستقبل، القوات اللبنانية، الكتائب)[٣٧].

ومن العوائق الإضافية لوصول المرأة الى البرلمان فضلاً عن النظم الانتخابية هي[٣٨]:

١- العقلية الذكورية لدى معظم السياسيين ورؤساء اللوائح والكتل النيابية بالإضافة الى النظرة السائدة للمرأة لدى معظم زعماء الأحزاب الذين يحددون وجود المرأة في الصف الثاني والثالث بينما يحجمون عن تعيينها في المراكز الأولى حتى لو اثبتت كفائتها وتفوقها على الذكور.

٢- القانون الانتخابي الطائفي وتكاليف الترشيح والحملة الإعلامية والانتخابية يضاف اليها الاصطفاف السياسي الذي يحد من قدرة المرشحات.

٣- غياب السياسة العامة والتشريعات التي تحث المرأة على المشاركة في المجال السياسي وغياب القوانين التي تجبر اللوائح على ترشيح النساء[٣٩].

٤- ضعف دور المنظمات غير الحكومية وعدم تمكنها من تشكيل قوة فاعلة لتغيير التوجهات العامة السلبية تجاه المرأة في السلطة.

٥- غياب البرامج الإعلامية الهادفة الى حث المرأة للمشاركة في الحياة العامة.

٦- عدم تشجيع الاهل للمرأة للاشتراك بالسياسة والانخراط في الأحزاب والنقابات.

مواقف الأحزاب اللبنانية من مشاركة المرأة

تحتل الأحزاب موقعاً متميزاً في الحياة السياسية انطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه في تكوين اتجاهات الرأي العام وبلورة الأفكار والآراء فالأحزاب أصبحت اطاراً يمارس الشعب فيه دوره السياسي في التأثير على السلطة وصنع القرار كما انها تنمي الوعي السياسي لدى المواطنين

ويعتبر العمل الحزبي شكلاً من اشكال الديمقراطية وتلعب الأحزاب دوراً جذرياً في العملية الانتخابية وهي تؤمن الجزء الأكبر من النفقات الانتخابية(٤٠).

تأسست الأحزاب على مراحل تاريخية مختلفة منذ عشرينات القرن الماضي لكن اختلاف المراحل التاريخية لم يغير كثيراً في حقيقة مشاركة النساء في تأسيس هذه الأحزاب وان معظم هذه الأحزاب أسسها رجال وفي اغلب الحالات رجل واحد يكون عرّاب الحزب وزعيمه من لحظة تأسيسه الى مماته(٤١).

وفي عام ٢٠٠٥ وعلى صعيد الحياة الحزبية نجد غياباً نسائياً عن المراكز القيادية على الرغم من دخول المرأة الى الأحزاب اللبنانية كافة وان كان بنسب اقل من النسب الذكورية وان سبب غياب المرأة عن المراكز القيادية في الأحزاب يعود لعدة أسباب أهمها(٤٢):

١- انضمام النساء الى الأحزاب في مرحلة الدراسة الجامعية او في سن الشباب وانسحاب اعداد كبيرة منها بعد الزواج وهذا ما يقلل عدد المتدرجات في الحزب والمؤهلات للوصول الى المراكز القيادية.

٢- عمل معظم الحزبيات في لجان نسائية او شؤون اجتماعية او وظائف إدارية بسيطة مما يقلل من مشاركتهن في القضايا المهمة.

٣- غياب الأحزاب الديمقراطية الحديثة عن الساحة اللبنانية فاغلبية الأحزاب اللبنانية هي حديثة في الظاهر وتقليدية في الباطن مما يعيق وصول المرأة الى مواقع مهمة.

لم تشكل الأحزاب اللبنانية عبر التاريخ بيئة تسمح بانخراط النساء فيها فعلى الرغم من تفاعل عدداً من الأحزاب اللبنانية الا انها احتفظت ببعض السمات الأساسية أهمها الالتزام بالنظام السياسي المتمحور حول الطائفة وسلطة الزعماء(٤٣).

ان عدد التنظيمات الحزبية في لبنان كبير جداً فقد وصل الى اكثر من ثلاثين تنظيماً حزبياً الا ان الأحزاب الممثلة في مجلس النواب لا يزيد عددها عن الثمانية ومعظمها أحزاب طائفية وتختلف درجة تنظيمها من حزب الى آخر(٤٤) وتتمثل هذه الأحزاب:

١-التيار الوطني الحر:

وهو حزب سياسي لبناني تأسس بشكل رسمي في عام ٢٠٠٥ وارتبط اسمه بالجنرال ميشال عون ويعتبر من الأحزاب السياسية النشطة الذي اكد على تحرير المرأة كأحد أهدافه التي يعمل على تحقيقها وطالب بمساواة المرأة في الحقوق القانونية وتعزيز دورها في مؤسسات الدولة ففي عام ٢٠٠٥ تم ترشيح جليبرت زوين من قبل الحزب وكان للحزب لجنة متخصصة في شؤون المرأة

ترأسها ميراي ميشال عون من ابرز مهامها تمكين المرأة داخل الحزب والمجتمع والمشاركة في الحملات الانتخابية والدفاع عن حقوق المرأة[٤٥].

٢-حزب القوات اللبنانية:

نشأت القوات اللبنانية عام ١٩٧٦ اثر توحيد الأحزاب المسيحية تحت قيادة بشير الجميل وقد ضم بيانه السياسي المادة رقم (١٠) والتي تعترف بحقيقة ان استقرار لبنان الداخلي يعتمد على التعاون والمساواة بين جميع طوائفه دون تفرقة او تمييز على أساس الدين او الجنس او اللغة وتولت زوجة رئيس الحزب ستريدا جعجع رئاسة الحزب وساهمت في الحفاظ على تماسك الحزب واستمراره وتم انتخابها مع خمسة أعضاء من القوات اللبنانية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ وعلى الرغم من الدور الذي لعبته زوجة رئيس الحزب وتوسيع مشاركة النساء الا ان هذا الامر لم ينعكس على صعود عدد اكبر من النساء للبرلمان ولم يكن للمرأة أدوار أساسية في العمل السياسي الحزبي.

٣-الحزب الشيوعي اللبناني:

بينت المادة الخامسة من مبادئ الحزب الشيوعي مشاركة المرأة على قدم المساواة في المجالات الثقافية والتربوية واعلن الحزب عن وجود السيدة يانا السمراني في لجنتة التأسيسية التي ناقشت وثيقة الحزب[٤٦].

٤-الحزب القومي السوري:

لم يدافع الحزب في بيانه عن دور المرأة ومشاركتها في السياسة اللبنانية ورغم ان الحزب علماني الا انه لم يرشح أي امرأة في الانتخابات البرلمانية[٤٧].

٥-تيار المستقبل:

وهو احد ابرز الأحزاب اللبنانية الذي لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية عام ٢٠٠٥ وكان له توجهات واضحة نحو دعم المشاركة المدنية وتعزيز دور المرأة ضمن الاطار السياسي واعلن الحزب تأييده الى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في العمل والتعليم ودعم الكوتا النسائية في المجالس المنتخبة ورفض العنف ضد النساء وتشجيع المشاركة في الشؤون السياسية بشكل أوسع خلال الانتخابات النيابية في عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ وتمكن الحزب من إيصال السيدة بهية الحريري والسيدة غنوة جلول الى البرلمان بالإضافة الى المساهمة القوية للمرأة في النشاطات الاجتماعية والثقافية التي تبادر بها وينفذها الحزب تحت قيادة السيدة نازك الحريري[٤٨].

٦-حزب الله

وهو تنظيم سياسي عسكري ولا يمنع من انخراط النساء في العمل التنظيمي من خلال الأنشطة الاجتماعية والثقافية ودعم عائلات الشهداء وتنظيم دورات تربوية ودينية ولكن لم يرشح حزب الله أي امرأة على لوائح الانتخابات النيابية خلال فترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ فلم يكن للنساء حضور ملحوظ في قيادة الحزب سوى السيدة ريما فخري التي عينها الحزب عضواً في مكتبه السياسي عام ٢٠٠٥ المؤلف من ١٨ عضواً كما عين حزب الله السيدة وفاء حطيط مسؤولة عن البرامج السياسية في الإذاعة[٤٩].

٧٦-حركة امل

تأسست هذه الحركة بقيادة الامام موسى الصدر وترأسها الأستاذ نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني وكان دور المرأة فيها موجود ولكن ضمن اطار محافظ ومحدود التأثير السياسي ولم ترشح الحركة أي امرأة للانتخابات البرلمانية ولم تصل أي امرأة الى منصب قيادي داخل تنظيم الحزب الا السيدة رندي بري (زوجة الرئيس نبيه بري) وهي المرأة الوحيدة التي برزت سياسياً لكنها لا تمثل دوراً تنظيمياً مباشر داخل الحزب بل تقود مؤسسات اجتماعية وتربوية مثل مؤسسة امل التربوية[٥٠].

ويرى الباحث من خلال دراستنا لدور المرأة في الأحزاب السياسية اللبنانية ان مشاركة المرأة هو شكلي ومحدود ومقيد بالنظام السياسي والاجتماعي وغياب الدعم المادي والسياسي للمرشحات ووجود الثقافة الذكورية داخل الأحزاب بسبب ضعف الحياة الحزبية الديمقراطية في مختلف التنظيمات السياسية وعدم تطور العقلية السائدة للمرأة وغياب السياسات الداخلية التي تضمن التمثيل العادل.

الخاتمة

يتضح من خلال دراستنا لدور المرأة السياسي في لبنان ما بين عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ ان المشاركة النسائية ضعيفة رغم الانفتاح السياسي والتحولات التي مر بها البلد في تلك السنوات فدور المرأة دون المستوى المطلوب على الرغم من عدم وجود قوانين تمنع ترشيح المرأة للانتخابات او توليها مناصب وزارية او غيرها لكن هناك ثقافة تحد مشاركتها لان المشكلة تكمن في الثقافة المستمدة من الأعراف والموروث الاجتماعي.

فالمرأة تطالب بحقها في المشاركة برسم السياسات الوطنية الى جانب الرجل من خلال كوتا انتخابية تحفظ هذا الحق لضمان مشاركة نسائية عادلة وفعالة فهي المكون الرئيسي في المجتمع.

ولمعالجة هذا الوضع تبرز مجموعة من التوصيات أهمها:

١- تمكين المرأة داخل الأحزاب السياسية من خلال تعزيز مشاركة النساء في مواقع القيادة واتخاذ القرار.

٢- تعديل قانون الانتخابات ليمثل تمثيلاً نسائياً الزاميا لا يقل عن ٣٠%.

٣- منع التمييز القانوني في الحقوق السياسية والتمثيل.

٤- تدريب النساء على القيادة السياسية والانتخابية.

٥- سن قوانين لحماية المرشحات والناشطات من التهديد والعنف اللفظي او الالكتروني.

٦- تقوية دور المؤسسات النسوية التي تتابع قضايا المشاركة السياسية للمرأة.

ان تحقيق التغيير المنشود لا يكون فقط عبر اصلاح القوانين بل يحتاج الى تغيير في البنية الفكرية والثقافية للمجتمع اللبناني بما يضمن للمرأة موقعها الطبيعي كشريك فاعل في الحياة السياسية والذي يبقى رهن الإرادة السياسية الحقيقية ومدى استعداد المجتمع لتقبل التغيير نحو شراكة متوازنة تليق بدور المرأة ومكانتها.

الهوامش

١-عنوان أبو خليل، مشاركة المرأة في الحياة السياسية اللبنانية، ط١، بيروت،٢٠٢٠، ص٢٠ – ٢١.

٢-غابريلا ناصيف، في السياسة في لبنان وحدوث التمكين في اطار مشاريع المساعدات، بيروت،٢٠٠٨، ص١١.

٣-رودريك بوعبسي، الاتجاهات السياسية والاجتماعية للشباب اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص١٤٠.

٤-المستقبل العربي، العدد ٢ في ١٩٨٣، ص٩٤.

٥-فهمية شرف الدين، المرأة والسياسة في لبنان. ط٢، دار النهار ، بيروت ، ٢٠١٠، ص٦٣

٦-سحر سمير محسن، اثر الموروث الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية، المجلة العربية للنشر العلمي، ٧٩، ٢٠٢٥، ص١٩٥.

٧-فهمية شرف الدين وفاديا كيوان، تطور وضع المرأة في السلطة واتخاذ القرار في لبنان ١٩٨٠ – ١٩٩٤، مجلة ابعاد، العدد الخامس، ١٩٩٦، ص ١٤٩ – ١٥٠.

٨-فهمية شرف الدين، المرأة والسياسة في لبنان، المصدر السابق، ص٦٣.

٩-وجيه حيدر، كيفية تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة اللبنانية مع تطور تاريخ لبنان، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٣١.

١٠–فهمية وفاديا، تطور وضع المرأة في السلطة، المصدر السابق، ص١٥٠.

١١–م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الخامسة في ١٦ و١٧ و١٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.

١٢–وجيه حيدر، المصدر السابق، ص١٣٦.

١٣–بالينغتون جولي وكرم عزة، نساء في البرلمان بعيداً عن الأرقام، منشورات المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية، ستوكهولم، ٢٠٠٥، ص ٤٣ – ٤٤.

١٤–م. م. ن. ل الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد العادي الثاني، الجلسة الأولى، ٢٠٠٩/٦/٢٥.

١٥–الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التقرير الرسمي حول متابعة عمل بيجن ١٩٩٥ ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ٢٠٠٠، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩.

١٦–اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، قضايا المرأة ١٩٩٧، دارالنهار، بيروت ،٢٠٠٨،ص١١.

١٧–فهمية شرف الدين، قراءة في تاريخ الحركة النسائية اللبنانية، دار المنظومة، العدد١، ٢٠٠٨، ص٦٣.

١٨–الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، المصدر السابق، ص١٠.

١٩–التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٩؛ ادمون رباط، مقدمة الدستور اللبناني، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٧.

٢٠–المجلة الدولية لمبادرات السلام، المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من اجل لبنان، العدد ٤٢، ٢٠١٢، ص ٣٠ – ٣١.

٢١–تمام حمدان، تاريخ المجلس النيابي أضواء على انتخابات ٢٠٠٠، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٥٣ – ٢٥٥.

٢٢–مي المخزومي، وضع المرأة في العالم العربي على وجه العموم ووضع المرأة في لبنان، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢١.

٢٣–عنوان أبو خليل، المصدر السابق، ص٢٠٩ – ٢١٢.

٢٤–عمل جماعي، الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥ في خضم التحولات المحلية والإقليمية، المركز اللبناني للدراسات، ط١، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٥٤ – ٣٥٥؛ م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثالثة، ٩و١١و١٢/٨/٢٠٠٨.

٢٥–رؤى سلامة، السياسات الجندرية في لبنان ومحدودية الإصلاح القانوني، منشورات مركز دعم لبنان، بيروت، ص١٠.

٢٦–م. م. ن. ل الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، ٢٧ و٢٠٠٨/٩/٢٩.

٢٧–عنوان أبو خليل، المصدر السابق، ص٢٢٣.

٢٨–م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، ٢٧و٢٠٠٨/٩/٢٩.

٢٩–عنوان أبو خليل، المصدر السابق، ص٢٢٤.

٣٠–م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٢٠٠٨/٩/٢٩.

٣١–مي المخزومي، المصدر السابق، ص٢٣٠؛ م. م. ن. ل. الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية ٢٧ و٢٠٠٨/٩/٢٩.

٣٢–منى مراد، مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان، ط٢، الكويت، ٢٠١٠، ص٢٣.

٣٣–مجلة الحداثة، كيفية تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة اللبنانية مع تطور تاريخ لبنان، العدد ١٩٣/١٩٤، ٢٠١٨، ص١٣٧.

٣٤–مي المخزومي، المصدر السابق، ص ٢١ – ٢٢.

٣٥– الموقع الالكتروني ليلى نقولا، المرأة في السياسة اللبنانية مواطنة درجة ثالثة، مقال نشر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠.

٣٦–التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، المصدر السابق، ص٣٥.

٣٧–م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٢٠٠٨/٨/٢٦؛ التجمع النسائي الديمقراطي، المصدر السابق، ص٣٥ – ٣٦.

٣٨–مي المخزومي، المصدر السابق، ص٢٢.

٣٩–م. م. ن. ل. الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٢٠٠٨/٨/٢٦؛ مي المخزومي، المصدر السابق، ص ٢٢ – ٢٣.

٤٠–إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، دار اللبناني، ط١، ١٩٩٨، بيروت، ص١٣٧.

٤١–التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، المصدر السابق، ص٤٧.

٤٢–عنوان أبو خليل، المصدر السابق، ص١٨٨.

٤٣–منار زعيتر وسارة المصري، بين اقصاء الكيانات السياسية واعباء الأدوار الاجتماعية للنساء، دراسة حالة من لبنان، بيروت، ٢٠١٨، ص٧.

٤٤–عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق،ط١، منشورات الحلبي، ٢٠١٠، ص٣٠٥.

٤٥–نهى حمزة، مشاركة المرأة في العمل السياسي والاجتماعي في لبنان، بيروت، ص٣١؛ منار زعيتر وسارة المصري، المصدر السابق، ص٨.

٤٦–عنوان أبو خليل، المصدر السابق، ص١٩٤ – ١٩٥.

٤٧–قصي حمزة، المصدر السابق، ص٣١ – ٣٢.

٤٨–التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، المصدر السابق، ص٤٧ – ٤٩.

٤٩–يوسف الاغا، حزب الله التاريخ الأيديولوجي والسياسي ١٩٧٨ – ٢٠٠٨؛ نادين نصر الله، دراسات عراقية، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٩٢ – ٩٣.

٥٠–فاديا كيوان، المرأة السياسية في لبنان، دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣٠.

المصادر والمراجع :

١.إبراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة، دار اللبناني، ط١، ١٩٩٨، بيروت.

٢.بالينغتون جولي وكرم عزة، نساء في البرلمان بعيداً عن الأرقام، منشورات المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية، ستوكهولم، ٢٠٠٥.

٣.التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات، بيروت، ٢٠١٤

٤.ادمون رباط، مقدمة الدستور اللبناني، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٤.

٥.تمام حمدان، تاريخ المجلس النيابي أضواء على انتخابات ٢٠٠٠، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠١.

٦.رودريك بوعبسي، الاتجاهات السياسية والاجتماعية للشباب اللبناني، بيروت، ٢٠١٠.

٧.رؤى سلامة، السياسات الجندرية في لبنان ومحدودية الإصلاح القانوني، منشورات مركز دعم لبنان، بيروت.

٨.سحر سمير محسن، اثر الموروث الثقافي على المشاركة السياسية للمرأة اللبنانية، المجلة العربية للنشر العلمي،العدد ٧٩، ٢٠٢٥.

٩.عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، ط١، منشورات الحلبي، ٢٠١٠.
١٠.عمل جماعي، الانتخابات النيابية في لبنان ٢٠٠٥ في خضم التحولات المحلية والإقليمية، المركز اللبناني للدراسات، ط١، بيروت، ٢٠٠٧،
١١.عنوان أبو خليل، مشاركة المرأة في الحياة السياسية اللبنانية، ط١، بيروت، ٢٠٢٠.
١٢.غابريلا ناصيف، في السياسة في لبنان وحدوث التمكين في اطار مشاريع المساعدات، بيروت،٢٠٠٨.
١٣.فاديا كيوان، المرأة السياسية في لبنان، دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥.
١٤.فهمية شرف الدين وفاديا كيوان، تطور وضع المرأة في السلطة واتخاذ القرار في لبنان ١٩٨٠ – ١٩٩٤، مجلة ابعاد، العدد الخامس، ١٩٩٦.
١٥.فهمية شرف الدين، المرأة والسياسة في لبنان ط٢ ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٦.فهمية شرف الدين، قراءة في تاريخ الحركة النسائية اللبنانية، دار المنظومة، العدد١، ٢٠٠٨.
١٧.اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، قضايا المرأة ١٩٩٧، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٨.
١٨.ليلى نقولا، المرأة في السياسة اللبنانية مواطنة درجة ثالثة، مقال نشر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠.
١٩.م. م. ن. ل الدور التشريعي الثاني والعشرون، العقد الاستثنائي الاول ، الجلسة الأولى، ٢٠٠٩/٦/٢٥.
٢٠.م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثالثة، ٩و١١و٢٠٠٨/٨/١٢.
٢١.م. م. ن. ل الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، ٢٧ و٢٠٠٨/٩/٢٩.
٢٢.م. م. ن. ل. الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٢٠٠٨/٨/٢٦.
٢٣.م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٢٠٠٨/٩/٢٩.
٢٤.م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، ٢٠٠٨/٨/٢٦.

٢٥.م. م. ن. ل، الدور التشريعي الواحد والعشرون، العقد العادي الأول، الجلسة الخامسة في ١٦ و١٧ و١٨/ ١٢/٢٠٠٨.

٢٦.مجلة الحداثة، كيفية تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة اللبنانية مع تطور تاريخ لبنان، العدد ١٩٣/١٩٤، ٢٠١٨.

٢٧.المجلة الدولية لمبادرات السلام، المصالحة والإصلاح والصمود سلام إيجابي من اجل لبنان، العدد ٤٢، ٢٠١٢.

٢٨.منار زعيتر وسارة المصري، بين اقصاء الكيانات السياسية واعباء الأدوار الاجتماعية للنساء، دراسة حالة من لبنان، بيروت، ٢٠١٨.

٢٩.منى مراد، مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان، ط٢، الكويت، ٢٠١٠.

٣٠.مي المخزومي، وضع المرأة في العالم العربي على وجه العموم ووضع المرأة في لبنان، دار المنظومة، القاهرة، ٢٠١٢.

٣١.نهى حمزة، مشاركة المرأة في العمل السياسي والاجتماعي في لبنان، بيروت، ص٣١؛ منار زعيتر وسارة المصري .

٣٢.الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التقرير الرسمي حول متابعة عمل بيجن ١٩٩٥ ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ٢٠٠٠، بيروت، ٢٠٠٤.

٣٣.وجيه حيدر، كيفية تطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة اللبنانية مع تطور تاريخ لبنان، بيروت، ٢٠١٨.

٣٤.يوسف الاغا، حزب الله التاريخ الأيديولوجي والسياسي ١٩٧٨ – ٢٠٠٨؛ نادين نصر الله، دراسات عراقية، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.

Sources and References:

1.Ibrahim Mashourb, Political and Social Institutions in the Contemporary State, Dar al-Lubnani, 1st ed., 1998, Beirut.

2.Ballington Jolie and Karam Azza, Women in Parliament Beyond the Numbers, Publications of the International Institute for Elections and Democracy, Stockholm, 2055.

3.The Lebanese Democratic Women's Gathering, Organizational Needs to Enhance Women's Participation in Political Parties and Unions, Beirut, 2014.

4.Edmond Rabbat, Introduction to the Lebanese Constitution, 1st ed., Dar al-Nahar, Beirut, 2004.

5.Tamam Hamdan, History of Parliament: Highlights of the 2000 Elections, 1st ed., Dar Sader, Beirut, 2001.

6.Roderick Bouabsi, Political and Social Trends of Lebanese Youth, Beirut, 2010.

7.Roaa Salama, Gender Policies in Lebanon and the Limits of Legal Reform, Publications of the Lebanon Support Center, Beirut. 8. Sahar Samir Mohsen, The

Impact of Cultural Heritage on Lebanese Women's Political Participation, Arab Journal of Scientific Publishing, Issue 79, 2025.
8.Issam Suleiman, Parliamentary Systems between Theory and Practice, 1st ed., Al-Halabi Publications, 2010.
9.Collective Action, The 2005 Lebanese Parliamentary Elections in the Midst of Local and Regional Transformations, Lebanese Center for Studies, 1st ed., Beirut, 2007.
10.Unwan Abu Khalil, Women's Participation in Lebanese Political Life, 1st ed., Beirut, 2020.
11.Gabriela Nassif, On Politics in Lebanon and the Occurrence of Empowerment within the Framework of Aid Projects, Beirut, 2008.
12.Fadia Kiwan, Political Women in Lebanon, Arab Unity Studies, 1st ed., Beirut, 2005.
13.Fahmiya Sharaf al-Din and Fadia Kiwan, The Evolution of Women's Status in Power and Decision-Making in Lebanon 1980-1994, Abaad Magazine, Issue 5, 1996.
14.Fahmiya Sharaf al-Din, Women and Politics in Lebanon, ٢nd ed., Beirut, 2010.
15.Fahmiya Sharaf al-Din, A Reading in the History of the Lebanese Women's Movement, Dar al-Manzomah, Issue 1, 2008.
16.The National Committee for Lebanese Women's Affairs, Women's Issues 1997, Dar al-Nahar, Beirut, 2008.
17.Laila Nicola, Women in Lebanese Politics: Third-Class Citizenship, an article published on October 30, 2012.
18.M.M.N.L., The Twenty-Second Legislative Term, First Extraordinary Decade, First Session, June 25, 2009.
19.M.M.N.L., Twenty-first Legislative Session, First Ordinary Session, Minutes of the Third Session, August 9, 11, and 12, 2008.
20.M.M.N.L., Twenty-first Legislative Session, First Extraordinary Session, Second Session, September 27 and 29, 2008.
21.M.M.N.L., Twenty-first Legislative Session, First Extraordinary Session, First Session, August 26, 2008.
22.M.M.N.L., Twenty-first Legislative Session, First Extraordinary Session, First Session, September 29, 2008.
23.M.M.N.L., Twenty-first Legislative Session, First Extraordinary Session, First Session, August 26, 2008.
24.M.M.N. For, the twenty-first legislative term, first ordinary session, fifth session, December 16, 17, and 18, 2008.
25.Al-Hadatha Magazine, How the Social, Political, and Economic Conditions of Lebanese Women Have Evolved with the Evolution of Lebanon's History, Issue 193/194, 2018.
26.International Journal of Peace Initiatives, Reconciliation, Reform, and Resilience: Positive Peace for Lebanon, Issue 42, 2012.
27.Manar Zaiter and Sarah Al-Masry, Between the Exclusion of Political Entities and the Burdens of Women's Social Roles: A Case Study from Lebanon, Beirut, 2018.
28.Mona Murad, Women's Participation in Political Life in Lebanon, 2nd ed., Kuwait, 2010.
29.Mai Al-Makhzoumi, The Status of Women in the Arab World in General and the Status of Women in Lebanon, Dar Al-Manzomah, Cairo, 2012.

30.Nuha Hamza, Women's Participation in Political and Social Work in Lebanon, Beirut, p. 31; Manar Zaiter and Sarah Al-Masry.
31.The National Commission for Lebanese Women, Official Report on the Follow-up to the 1995 Begin Process and the Outcomes of the Twenty-Third Special Session of the General Assembly, Beirut, 2000.
32.Wajih Haidar, How the Social, Political, and Economic Conditions of Lebanese Women Have Evolved with the Evolution of Lebanon's History, Beirut, 2018.
33.Youssef Al-Agha, Hezbollah: Ideological and Political History 1978-2008; Nadine Nasrallah, Iraqi Studies, ١st ed., Baghdad, 2008.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٥